الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة
الجلسة ١٣
المعقودة يوم الاثنين
٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة عشرة

الرئيس : السيد سيسيه (السنغال)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال : التنمية الاجتماعية، بما فيها المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.3/49/SR.13
12 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

94-81879

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٣٥

البند ٩٥ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع) (A/49/24 و Add.1 و A/49/204-E/1994/90 و A/49/205 E/1994/91، A/49/213، A/49/287-S/1994/894 و Corr.1، A/49/294، A/49/207-S/1994/958، A/49/381، A/49/422 S/1994/1086، A/49/434، و 425 و 462 و Corr.1 و 506؛ و A/C.3/49/4/Rev.1)

١ - السيد ستيفانوف (بلغاريا): قال إن وفده يرحب بقرار عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي سيعقد في كوبنهاغن في آذار/مارس ١٩٩٥، ويعتقد أن على المؤتمر اعتماد أهداف محددة واتخاذ إجراءات في وثائقه النهائية. ولا يزال يتعين القيام بقدر كبير من الأعمال التحضيرية ولا غنى للدول الأعضاء عن بذل جهود متضافرة لإتمام عملية الصياغة في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية. فمشروع الإعلان ومشروع برنامج العمل مترابطان: وينبغي أن يحدد برنامج العمل بوضوح طرق تحقيق الأهداف الواردة في مشروع الإعلان وأن يتضمن مبادرات دولية وإقليمية محددة لوضع خطط وبرامج وطنية وتقييم دور منظومة الأمم المتحدة بوجه عام في تنفيذ الإجراءات المقترحة. وينبغي على وجه التحديد، أن يضع مشروع برنامج العمل تدابير عملية لكفالة متابعة القرارات التي يتخذها مؤتمر القمة.

٢ - ومضى قائلا إن الجوانب الاجتماعية للاصلاح في بلدان مثل بلغاريا شهدت تحولات جذرية نحو تحرير اقتصاد السوق أصبحت ذات أهمية متزايدة. وفي حين تقع مسؤولية نجاح عملية التحول بدرجة أولى على عاتق حكومات وشعوب البلدان المعنية، فإن حجم الإصلاح يبلغ قدرا يتعين عنده تقديم دعم دولي كبير. وبلغاريا على ثقة من أن الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها ستواصل تسهيل وصول هذه البلدان الى الأسواق الرئيسية.

٣ - واستطرد قائلا إن بلده حقق، في السنوات القليلة الماضية، تقدما كبيرا في سبيل وضع الأساس القانوني لاقتصاد سوقي وتوطيد المؤسسات الديمقراطية. واتخذت تدابير ملائمة لجعل أداء الاقتصاد والسياسات التجارية بوجه عام يتفق والقواعد والممارسات الدولية. ومع ذلك، فإن النزاع في يوغوسلافيا السابقة الذي أغلق طريق بلغاريا التقليدي الى الأسواق في أوروبا الغربية عمل على تقويض تلك الجهود الى حد خطير. فقد كان من شأن تنفيذ حكومته الصارم للجزاءات المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن أدى الى خسائر اقتصادية كبيرة وشكل ضغوطا شديدة على الانفاق الاجتماعي. وعلى الرغم من اتخاذ تدابير للسلامة الاجتماعية، أصبحت البطالة المتعاظمة قضية كبرى. ويمكن أن يؤدي تدهور مستويات المعيشة لدى شريحة كبيرة من السكان الى الإضرار بالاصلاحات الاقتصادية والسياسية.

٤ - وتابع قائلا إن حكومته تقوم، في البيئة العامة لتحرير الاقتصاد، بتنفيذ عدد من برامج المساعدة الخاصة للفئات المستضعفة مثل المعوقين والمسنين والعاطلين من الشباب. واعتمدت برامج طويلة الأجل على مستوى البلديات لمنع الإصابة بحالات العجز وتشجيع إعادة التأهيل وتكافؤ الفرص وتزويد المعوقين

(السيد ستيفانوف، بلغاريا)

بالمعلومات وتثقيفهم. وتضطلع المنظمات الوطنية غير الحكومية بدور هام بوجه خاص. وقد اتخذت بلغاريا تدابير خاصة لتوفير الحماية الاجتماعية للمسنين وهي تبذل قصاراها لتلبية احتياجاتهم وتهيئة ظروف جيدة للمتقاعدين.

٥ - واستطرد قائلا إن بلده يشارك بنشاط في الاحتفال بالسنة الدولية للأسرة وتتولى لجنة تنسيق وطنية مسؤولية التحضير لهذه السنة ومتابعة الأنشطة المتعلقة بها. وتقوم هيئات حكومية وعدد من المنظمات غير الحكومية مجتمعة في اتخاذ تدابير لتلبية احتياجات الأسر الفتية، التي تأثر العديد منها تأثرا شديدا بالنقص في المساكن وبالبطالة.

٦ - السيدة وايت (كندا): أكدت على الحاجة الى إعادة النظر في النهج الراهن للتعاطي مع التنمية الاجتماعية. وثمة خلل ما عندما تكون المؤشرات الاقتصادية التقليدية إيجابية وتكون البطالة والفقر في ارتفاع. فاشتداد حدة الفقر والبطالة يذكي خطر الصراع الاجتماعي. فلا بد من نهج شامل لتحسين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئة في أي استراتيجية إنمائية. ولضمان السلم والاستقرار، يتعين أن يكتسب الاستثمار في الانسان نفس أهمية الاستثمار في العتاد الحربي. وينبغي أن تدرس هذه المسألة بوضوح في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويجب أن يعترف مؤتمر القمة العالمي أيضا بكرامة الشعوب التي تعيش في فقر وبإمكاناتها. وينبغي أن يؤكد مشروع الإعلان على أن الشعوب التي تعيش في فقر قادرة تماما على إنجاز حلول لمشاكلها إذا ما تهيأت لها الوسائل لتحقيق ذلك.

٧ - وواصلت قائلة إنه يتعين أن تشكل المساواة والإنصاف بين الجنسين إحدى الرسالات الرئيسية الناجمة عن المؤتمر. علاوة على ذلك، فإن حسن الإدارة، واحترام حقوق الإنسان، وسلامة الادارة النقدية والمالية، وفتح الأنظمة التجارية، تعزيز الوصول الى الأسواق، كل ذلك أساسي لتهيئة بيئة تفضي الى التنمية.

٨ - ومضت قائلة إن معظم البلدان، ومنها كندا، تبحث عن طرق جديدة لخلق وظائف وللتخفيف من حدة الفقر ومنع التفكك الاجتماعي. ومن شأن مؤتمر القمة العالمي أن يكون عاملا حفازا في هذا الصدد. وينبغي أن تحظى قضية البطالة، بوجه خاص، بقدر أكبر من الاهتمام لدى صياغة برنامج العمل. ويتعين أيضا على مؤتمر القمة العالمي أن يوجه نداء قويا من أجل إقامة تشارك عالمي. بل إن الحاجة الى تجميع الموارد والمواهب أصبحت أكثر بروزا بازدياد الطلب على الموارد المتاحة. وينبغي مواصلة استكشاف مفاهيم أخرى من قبيل الرزق المستدام والتنمية البشرية المستدامة.

٩ - واستمرت قائلة إنه في أثناء السنة الدولية للأسرة مثل الاحتفال في جميع أنحاء كندا بقوة الروابط الأسرية وقيمتها تظاهر بوجود وعي جماهيري عميق بالحاجة إلى كفالة رفاه الأسرة. وسيظل هذا الموقف قائما فترة طويلة بعد انتهاء الاحتفالات الرسمية. وتولي كندا أولوية عليا لكفالة إتاحة الفرصة لكبار السن في أن يحيـوا حياة منتجة ومستقلة وكريمة، وتسعى من أجل أن تكفل لهم ضمانا في الدخل، والحصول على

(السيدة وايت، كندا)

رعاية صحية وخدمات اجتماعية ذات نوعية جيدة ومساكن مأمونة في نطاق إمكانياتهم. وفي أعقاب مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، نفذت حكومتها برامج تركز على أنشطة للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز حماية حقوق الطفل. وتقدم الوكالة الكندية للتنمية الدولية الدعم لبرامج في البلدان النامية حيث تنفق نحو مليون دولار على الاطفال.

١٠ - واختتمت حديثها قائلة إن عقد الأمم المتحدة للمعوقين حقق تقدما كبيرا في معالجة المسائل التي تهم الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز في بلدها. وقد أعطت الألعاب الرياضية للكمنولث في كندا معنى جديدا لمفهوم المساواة والتسامح. ومن الأهمية بمكان بالنسبة الى البلدان أن ترصد تنفيذ القواعد العامة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز. وأن تعيين مقرر خاص للقواعد العامة يثبت ريادة الأمم المتحدة في هذا الميدان وينبغي، أن يقود الى اتباع نُهج جديدة وخلاقة لمعالجة المسائل المتعلقة بالعجز.

١١ - السيد مونغبي (بنن): أكد على الحاجة إلى الاستفادة مما تحقق حتى الآن ولتقييم ما لا يزال يتعين القيام به في التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأشار مع الارتياح إلى أن مشروع الإعلان يتضمن معظم العناصر اللازمة لنص موحد يكون بمثابة أساس للتفاوض في الدورة التالية للجنة التحضيرية.

١٢ - وأعرب عن ترحيب وفده بهيكل مشروع الإعلان وبرنامج العمل الذي يجسد نهجا للتنمية محوره الانسان والتزاما بالتعاون الدولي مع التأكيد على افريقيا وأقل البلدان نموا. على أن الإعلان، لكي يكون مقبولا للجميع، ينبغي أن يشير بوضوح إلى واجب جميع الدول أخلاقيا بإيلاء الاهتمام الكامل للبعد الاجتماعي للتنمية؛ وينبغي أيضا أن يدعو إلى النهوض بالمرأة الريفية في البلدان النامية، لا سيما في افريقيا، وإدماج أنشطة القطاع غير الرسمي في إطار اقتصادي منظم، وتعبئة الموارد المالية، والتعاون الدولي القائم على التشارك. وفيما يتعلق بمشروع برنامج العمل، ينبغي للأمانة العامة إعداد تقدير تفصيلي بالتكاليف بحلول كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، إلى جانب بيانات موثوقة بشأن أنماط الفقر المختلفة لتستفيد منها الدول.

١٣ - ويتعين أيضا أن يوجه الاهتمام اللازم في برنامج العمل إلى المسائل المؤسسية على جميع الأصعدة. فعلى الصعيد الدولي ، مثلا، ينبغي تنشيط أعمال لجنة التنمية الاجتماعية استنادا إلى نتائج مؤتمر القمة. وبالنسبة إلى مسألة الموارد، فمن شأن تنفيذ مفهوم الـ "٢٠/٢٠" - كما نوقش في مشروع برنامج العمل في الوثيقة A/CONF.166/PC/L.13، الفرع الخامس هاء - الذي سيخصص بموجبه للتنمية البشرية ٢٠ في المائة من الميزانية المحلية للبلدان النامية و ٢٠ في المائة من المساعدات الانمائية المقدمة من البلدان المانحة، أن يضاعف إلى حد بعيد الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية.

١٤ - وأعرب عن ترحيبه باعتماد موضوع الفقر بوصفه الموضوع الرئيسي لمؤتمر القمة العالمي . كذلك تكتسب التدابير التي تراعي مصالح كبار السن أهمية كبيرة. فالبلدان الافريقية تعتبر كبار السن عنصرا

(السيد مونغبي، بنن)

قيما من المجتمع. ويتعين أيضا على مؤتمر القمة أن يأخذ في الاعتبار الكامل احتياجات الأشخاص الذين يعانون من حالات عجز وإسهاماتهم. وفي الأخير، رحب في معرض إشارته إلى سنة ١٩٩٤، بوصفها السنة الدولية للأسرة، بأنشطة الأمم المتحدة والمنظمات المتصلة بها في هذا الاحتفال.

١٥ - السيد ستويان (رومانيا): أشار إلى أن المجتمع الدولي، بعد انتهاء الحرب الباردة، اكتشف من جديد أهمية التنمية الاجتماعية في سياق الحقائق الاجتماعية - السياسية الجديدة. فالسلم والاستقرار والديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي مترابطة بشكل وثيق، فينبغي أن تؤخذ في الحسبان من أجل إقامة تعاون دولي حقيقي وتحسين مستويات معيشة جميع أفراد المجتمع. وعلى كل بلد أن يجد حلوله لما يواجهه من مشاكل من قبيل الفقر والبطالة وذلك من خلال سياسات محددة جيدا وقادرة على البقاء في سياق تنمية مستدامة مركزها الإنسان، تأخذ في الاعتبار فئات المجتمع الدولي المستضعفة الى أبعد حد. وينبغي أن تؤكد التنمية الاجتماعية على التكامل الاجتماعي من خلال تدابير تتخذ في ميادين الصحة والتعليم والتدريب. وينبغي أن يحدد مؤتمر القمة العالمي عهدا اجتماعيا عالميا جديدا وأن يضع مبادئ توجيهية لتنفيذه.

١٦ - واستطرد قائلا إن على مؤتمر القمة العالمي أن يعطي زخما جديدا للسياسات الاجتماعية بصرف النظر عن مستوى التنمية في كل بلد. وعلى الدول الصناعية أن تكيف ذاتها وفقا للحقائق الجديدة؛ وعلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول أن توائم بين المتطلبات الاجتماعية وتكاليف الاصلاح الاقتصادي؛ ولا غنى في البلدان النامية عن تحقيق نمو اقتصادي وتهيئة ظروف اجتماعية ملائمة من أجل تخفيف حدة الفقر. وعلى مؤتمر القمة أن يدرس العلاقة المتبادلة بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛ فلا تنمية مستدامة من دون سلم ولا سلم من دون تنمية.

١٧ - ومضى قائلا إن على منظومة الأمم المتحدة بكاملها أن تعيد تحديد الدور الذي تضطلع به من خلال مؤسساتها في مجال التنمية الاجتماعية. ومن الأساسي إقامة تعاون أوثق بين الامم المتحدة والوكالات المتخصصة ومؤسسات بريتون وودز. وعلى منظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، جميعها أن تساهم في التحضير لمؤتمر القمة وفي تنفيذ قراراته على حد سواء.

١٨ - وأردف قائلا إن الاصلاحات الراهنة في مجال تحرير السوق في دول أوروبا الوسطى أثرت تأثيرا خطيرا على أضعف شرائح المجتمع، وأدت إلى تضخم البطالة. ويشكل هذا خطرا كبيرا على الاستقرار الاجتماعي والإصلاحات الاقتصادية ويستدعي اتخاذ تدابير عاجلة. ويتعين على مؤتمر القمة العالمي أن يقدم توجيهات واضحة لهذه البلدان.

(السيد ستويان، رومانيا)

١٩ - وأضاف قائلا إن رومانيا ترى أن الأسرة، باعتبارها وحدة المجتمع الأساسية، هي محور السياسات الاجتماعية. وقد كان للاحتفال بالسنة الدولية للأسرة آثار إيجابية كبيرة، وأدى إلى انجاز أعمال ناجحة في بلده. وتعلق رومانيا أيضا أهمية كبيرة على ادماج الشباب. وذكرت أن الاحتفال في عام ١٩٩٥ بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة والذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب سيخلق أولويات جديدة فيما يتعلق بموقع الشباب من العالم.

٢٠ - وواصل حديثه قائلا إن المسنين، الذين يمكنهم أن يقدموا إسهاما إيجابيا في التنمية الاجتماعية، يستحقون أيضا اهتماما خاصا. وذكر أن إعلان السنة الدولية لكبار السن في عام ١٩٩٩ سيكون بمثابة تذكير مفيد بالمشاكل التي تنشأ عن التغيرات الديمغرافية مثل شيوخة السكان. وفيما يتعلق بالمعوقين، لا تزال ثمة عقبات تعترض مشاركتهم الكاملة على قدم المساواة مع الآخرين في التنمية الاجتماعية، وذلك على الرغم من تحقيق بعض التقدم في السنوات الأخيرة. وأضاف أن سياسة حكومته تتجه نحو الحيلولة دون الاصابة بالعجز وإعادة تأهيل المعوقين وادماجهم في المجتمع. وسيعمل تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز على إزالة العوائق الاجتماعية والمادية التي تعترض مشاركتهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية.

٢١ - السيد بن عمر (تونس): قال إن عولمة العديد من المشاكل الاجتماعية التي تقلق العالم إنما تشكل تحديا جديدا للمجتمع الدولي بكامله؛ ولا يمكن الوصول إلى حل إلا عن طريق التضامن بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأعرب عن أمله في أن تقدم منظومة الامم المتحدة مزيدا من الدعم واعتماد سياسات اجتماعية جديدة وفعالة. وينبغي أن ينظر الى مؤتمر القمة العالمي باعتباره فرصة فريدة في نوعها للتأكيد من جديد على اهتمام المجتمع الدولي بالتنمية والتعاون الدولي اللذين يتمحوران حول الإنسان. ويشكل تعزيز التكامل الاجتماعي والتخفيف من حدة الفقر والتشجيع على العمالة المنتجة الأساس لأي مشروع جماعي في هذا الاتجاه.

٢٢ - وأضاف قائلا إن تونس التي تشارك الدول الأخرى اهتمامها بتحقيق تقدم اجتماعي تعتمد على عبقرية رجالها ونسائها الخلاقة ونضجهم السياسي وإحساسهم بالمسؤولية لمكافحة تلك العوامل التي تقوض التنمية. وقد مكن ذلك بلده، رغم موارده المحدودة، من تحقيق تقدم اجتماعي كبير مع التركيز بوجه خاص على المستضعفين من أفراد المجتمع.

٢٣ - واختتم حديثه قائلا إن تونس على استعداد للمشاركة في إقامة مجتمع دولي موحد من أجل السلم والتقدم، وهي على وعي تام بالحاجة إلى التضامن فيما بين الامم وبإمكانيات التكامل في العالم من خلال أشكال من التعاون الخلاق مثل التنمية المشتركة. ولا يمكن أن يكون ثمة مصير مشترك بين الشعوب ما لم يكن هناك نهج مشترك لمعالجة المشاكل الاجتماعية في جميع انحاء هذا الكوكب.

٢٤ - السيد أنصاري (الهند) : قال إن الإعلان الذي ينبغي أن يصدر عن مؤتمر القمة العالمي، يتعين أن يكون بيانا زاخرا بالمشاكل والتحديات الاجتماعية الراهنة. وعليه أن يحدد رؤية مشتركة للمستقبل، تصف بوضوح العلاقة المتبادلة بين مسائل أساسية ثلاث ألا وهي الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي.

٢٥ - ومضى قائلا إن هناك حاجة إلى مزيد من المساواة داخل المجتمعات، على ألا أن يكون ذلك على حساب الموارد الطبيعية، التي يعمل الحفاظ عليها على كفالة المساواة للأجيال المقبلة. والمساواة بين المجتمعات ضرورية أيضا لا سيما في مجال الوصول إلى الموارد والتكنولوجيا. وذكر أن المشروع الوطني وبرنامج العمل اللذين أعدا لمؤتمر القمة أشارا بحق الى هذه الاحتياجات. وذكرا بحق أيضا أن اتخاذ تدابير لتعزيز التنمية الاجتماعية مسألة تخص فرادى الدول في المقام الأول. أما على الصعيد الدولي، فمن الحيوي بالنسبة للبلدان النامية اتخاذ تدابير فيما يتعلق بالتجارة والاستثمار الأجنبي وتدفقات التكنولوجيا والديون والمساعدة الإنمائية الرسمية لتمكينها من معالجة مشاكل التنمية الاجتماعية.

٢٦ - وأردف قائلا إن التنمية الاجتماعية بحاجة إلى أن توضع في سياق حقوق محددة دستوريا، مثل الحق في المساواة وحرية القول، والحقوق ذات التوجه الإنمائي والحق في الطعام والمأوى. وقد ضمنت حكومته أو عززت هذين النوعين من الحقوق.

٢٧ - واستطـــرد قائـــلا إن القضاء على الفقر أمر ممكن، وقـّدر أن مستويات الفقر في الهند بحلول عام ٢٠٠٠ ستكون قد انخفضت لتنحصر في ٥ في المائة من السكان، وهي نسبة يمكن أن تضم الفئات المستضعفة جدا والتي ينبغي أن تشملها تدابير الرعاية الاجتماعية بدلا من أنشطة إنمائية. وحكومته تهدف إلى التخطيط الواقعي الذي يستند إلى تقديرات احتياجات الفرد من الطعام وغير الطعام آخذة في الاعتبار ترتيبات الدولة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات، وواضعة نصب عينها في الوقت ذاته أهدافا محددة. وتعمل الهند من أجل القضاء على الفقر وتقليل أوجه عدم المساواة النسبية الموجودة أيضا في المجتمع.

٢٨ - وأعرب عن أسفه لأن الوثيقة النهائية لمؤتمر القمة تؤكد على إعادة توزيع الموارد المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بدلا من تكميلها. ودعا إلى إيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية، يتضمن اتخاذ تدابير ابتكارية لا تستهدف الدول التي تراكمت الديون عليها فحسب، ولكن أيضا البلدان التي لا تزال تدفع ثمنا باهظا لسداد ديونها.

٢٩ - واختتم حديثه قائلا إن إجراءات المتابعة ينبغي أن تتخذ شكل تعزيز المؤسسات القائمة بدلا من خلق هياكل جديدة، إذ أن فعالية المتابعة تتوقف على الإرادة السياسية في التعاون أكثر مما تتوقف على هيكل التفاعل. وقال إن رصد تنفيذ برنامج العمل لا يمكن أن يتم إلا على الصعيد الوطني، عن طريق حكومات مسؤولة أمام ناخبيها. أما على الصعيدين الإقليمي والدولي، فإن المهم هو تبادل المعلومات. وأوصى في الأخير بأن تركز الأعمال خلال الفترة من الآن وحتى مؤتمر القمة، على التزامات وإجراءات محددة بدلا من التركيز على أعمال غير مجدية مثل إعادة صياغة المصطلحات.

٣٠ - الآنسة الحمامي (اليمن): قالت إن وفدها يؤمن بأن التخفيف من حدة الفقر، والعمالة المنتجة، والتكامل الاجتماعي - وهي القضايا الأساسية الثلاث لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية - يجب معالجة أسبابها جذريا وأن لا يُكتفى بمجرد سردها في إعلان وخطة عمل يصعب تنفيذهما. ويجب وضع التنمية الاجتماعية في إطار موضوعي ينسجم مع الخصائص المحددة التي يتسم بها كل مجتمع، ويجب ربطها بالتنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان والسلم والأمن. ويتوجب أيضا رفع المستوى السياسي التي تناقَش عنده المسائل الاجتماعية على الصعيدين الوطني والدولي.

٣١ - وأعربت عن أمل وفدها في أن تنعكس القضايا الأساسية التي قدمها وفد الجزائر باسم مجموعة الـ ٧٧ في الإعلان وبرنامج العمل اللذين سيعتمدها مؤتمر القمة. وذكرت أن نظر رؤساء الدول والحكومات في هذه القضايا سيتيح فرصة فريدة لتركيز اهتمامهم على الأهداف والاستراتيجيات الأساسية المتعلقة بذلك.

٣٢ - وواصلت حديثها قائلة إن التنسيق بين الدول والأمم المتحدة فيما يتعلق بالالتزامات الضرورية من شأنه أن يدعم الجهود الوطنية وخاصة في أقل البلدان نموا. وسيساعد هذا الدعم على تهيئة الظروف الاقتصادية لتمكين المجتمعات النامية من إيجاد الفرص لكافة فئات المجتمع لتشارك في عملية التنمية الاجتماعية، وسيعزز هذا بدوره إدماج المجموعات المهمشة عن طريق مساهمتها في الإنتاج بدلا من أن تظل عبئا على المجتمع.

٣٣ - واختتمت حديثها قائلة إن مؤتمر القمة لن يحل مشاكل الفقر الأساسية بمجرد اعتماد إعلان وبرنامج عمل. فينبغي أن يكون قادرا على توليد قوة سياسية دافعة وعلى توضيح الرؤية لتكثيف العمل الوطني والتعاون الدولي عن طريق التزام مجدد لتحقيق حياة أفضل لجميع الشعوب.

٣٤ - السيد انترسن (النرويج): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي قائلا إنها تعتبر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية القادم علامة بارزة على طريق التعاون الدولي في مجال القضايا الاجتماعية بتركيزه على الحاجة إلى تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستويات المعيشة في مجال من الحرية أفسح، وذلك هدف أساسي من أهداف الأمم المتحدة، وإتاحته الفرصة لاتخاذ قرارات واسعة النطاق في مجال السياسة العامة على أعلى المستويات السياسية. وذكر أن مؤتمر القمة سيكمل أعمال آخر المؤتمرات المتعلقة بحقوق الانسان وبالسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي سيعقد في بكين، وهذه المؤتمرات، جميعها تحدد البرنامج العالمي للتنمية الاجتماعية. ويتمثل التحدي التالي في متابعة هذا العمل، بتعزيز دور الأمم المتحدة في التنمية مع تجنب التجزئة إلى لجان تنفيذية عديدة وما يصاحب ذلك من ترتيبات لإعداد التقارير.

٣٥ - ومضى قائلا إن المعوقين يشكلون أكبر أقلية محرومة في العالم. لقد كان اعتماد الجمعية العامة للقواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز خطوة هامة في سبيل تمكين هؤلاء الناس من المشاركة مشاركة كاملة في المجتمع. وبلدان الشمال الأوروبي تحث جميع الدول الأعضاء على

(السيد انترسن، النرويج)

الالتزام بتنفيذ القواعد الموحدة سواء على الصعيد الدولي، بالمساعدة في تمويل المقرر الخاص وفريق الخبراء، أو على الصعيد الوطني، بوضع خطط عمل لتنفيذ القواعد الموحدة بالتعاون مع المنظمات المعنية بالمعوقين. وينبغي أن تتضمن هذه الخطط الوطنية المتعلقة بالعجز دراسة مواضيع ثلاثة وهي تكافو الفرص وإعادة التأهيل ومنع الإصابة بالعجز، وذلك على النحو المحدد في تقرير الأمين العام عن تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين (A/49/435). وأشار إلى أنه في حين تقع المسؤولية الرئيسية للتنفيذ على الحكومة الوطنية والمحلية، يقع على الأمم المتحدة التزام بتنفيذ القواعد الموحدة.

٣٦ - وأضاف قائلا إن زيادة كبيرة حدثت في نسبة المسنين منذ بداية القرن. ولئن صح القول، عند الحديث عن احتياجات المسنين من الرعاية، بأنهم مستضعفون، فانهم أيضا يمثلون رصيدا قيما من المعارف والخبرة. فلا ينبغي إذن أن تحاول السياسات الاجتماعية رفع مستوى حياتهم وإطالتها فحسب ولكن عليها أيضا أن تشجع مشاركتهم الكاملة في المجتمع، كما حدث في بلدان الشمال الأوروبي حيث أسهم الدعم والمشورة المقدمة للمسنين في تمكينهم من اتخاذ قراراتهم بأنفسهم، حتى وهم في مؤسسات للمسنين. وينبغي أن يكون للمسنين منازلهم الخاصة بهم في جميع مراحل حياتهم، وينبغي إعادة تنظيم خدمات الرعاية والمؤسسات القائمة لتيسير ذلك.

٣٧ - وأردف قائلا إن أهداف السنة الدولية للسلم في عام ١٩٨٥ لا تزال سارية - ألا وهي تعزيز مشاركة الشباب في المجتمع وتشجيع إسهامهم في السلم والتنمية. فمحاولة تزويد الشباب بالتعليم والعمل وتهيئة بيئة صحية لهم وتمكينهم من التمتع بالحقوق والحريات من شأنها أن تظهر لهم أن المجتمع مستعد للإصغاء لهم. وذكر أن زيادة تأثير الشباب في القرارات التي تؤثر عليهم ستساعد على تجنب المشاكل الاجتماعية في المستقبل، واقترح أن ترسل الدول الأعضاء ممثلين من الشباب إلى الدورة الخمسين للجمعية العامة. ومن المهم أيضا إشراك الشباب في الأعمال المقبلة بشأن مشروع برنامج العمل العالمي للشباب.

٣٨ - ومضى قائلا إن زيادة إساءة استعمال المخدرات مؤخرا، بما في ذلك إساءة استعمال الكحول، أدت إلى معاناة هائلة سواء من الناحية الانسانية، من خلال تمزق الأسرة، أو من الناحية الاجتماعية، من خلال التكاليف الاقتصادية المترتبة على النفقات المتكبدة بسبب القوى العاملة المهدورة والجريمة والخدمات الصحية وذلك لأغراض المعالجة وإعادة التأهيل. ولا يمكن أن يحل هذه المشاكل سوى تعاون دولي فعال، تضطلع الأمم المتحدة فيه بدور أنشط في مكافحة المخدرات بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات كجزء من عقد مكافحة اساءة استعمال المخدرات.

٣٩ - وفي الأخير دعا إلى اتباع نهوج ابتكارية لمواجهة التفسخ الاجتماعي والانعزالية وهما بدرجة رئيسية نتيجة عدم المساواة في التنمية وفي توزيع الثروة، والفقر، والبطالة، وانتهاك حقوق الانسان، وذلك من أجل تعبئة الشعوب لتشارك في القرارات المتعلقة بمستقبلها هي.

٤٠ - السيد المري (قطر): قال إن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية تسيران جنبا إلى جنب، فكلاهما مكمل للآخر. ولئن كانت التنمية الاقتصادية قد استحوذت في الماضي على اهتمام أكبر فقد أصبح المجتمع الدولي يولي التنمية الاجتماعية اهتماما متزايدا.

٤١ - وأضاف قائلا إنه وفقا لقرار الجمعية العامة ٨٥/٤٧، أصبحت الوسائل المتصلة بالشباب تحتل مكانا بارزا في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسكان الأصليين وحقوق الانسان والأسرة والسكان وفي الأعمال التحضيرية للمؤتمرات المقبلة المعنية بالتنمية الاجتماعية وبالمرأة. وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، حث الوزراء الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة على مضاعفة ما تبذله من جهود لصياغة برامج ذات وجهة عملية لتنمية الشباب ودعا الجمعية العامة إلى اعتماد برنامج عمل عالمي للأمم المتحدة من أجل الشباب حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها وذلك بمناسبة الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٩٥.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه عهد إلى الهيئة العامة للشباب والرياضة، في قطر، التي أنشئت في عام ١٩٩٠ بمهام وضع السياسة العامة لرعاية الشباب، وتدريب القادة، والإشراف على المشاريع، وإنشاء الأندية وإقرار الجوائز. وأشار إلى أن اللجنة الأوليمبية الأهلية التي أنشئت في عام ١٩٧٩، هي الراعية الرئيسية للحركة الرياضية في البلد.

٤٣ - واختتم حديثه قائلا إن قطر تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للجميع دون مقابل وتعمل على التوسع في برامج محو الأمية للكبار وافتتاح فصول خاصة للمعوقين. والمجتمع القطري، بوصفه مجتمعا إسلاميا، يولي الأسرة مكانة خاصة ويبذل كل ما في وسعه ليعزز مكانتها ويقوي الروابط بين أفرادها.

٤٤ - السيد بورجال (الفلبين): قال إن حكومته نفذت مؤخرا خطتين للإصلاح الاجتماعي وإنعاش الاقتصاد الوطني وذلك بالتشاور مع مختلف قطاعات المجتمع. وتركز الخطتان على فئات المجتمع المستضعفة والمناطق الجغرافية الفقيرة، لتلبية أدنى الاحتياجات الأساسية بغية تحسين نوعية الحياة وتوسيع قاعدة عملية صنع القرارات.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمعوقين، قال إن حكومته سنت تشريعا يلزم المؤسسات العامة والنقل العام بتحسين استفادة المعوقين من خدماتها، وسنت في وقت أقرب عهدا تشريعا يقضي بتسهيل إدماج الأشخاص المصابين بحالة عجز في التيار الرئيسي للمجتمع. وقد كان لهذا التشريع بالفعل أثر على المعوقين في الفلبين، ومعظمهم يعيشون في المناطق الريفية. وهناك وعي متعاظم بإمكانات وحقوق الأشخاص المصابين بحالات عجز. وقال إن وفده يزمع تقديم مشروع قرار بشأن تنفيذ القواعد الموحدة وتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل لتنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين.

٤٦ - ومضى قائلا إن المحنة الاجتماعية للأطفال الذين يعيشون في ظروف صعبة للغاية - في الشوارع، أو في مناطق المنازعات المسلحة، أو في مخيمات اللاجئين، أو في المناطق المنكوبة بالكوارث - تتطلب

(السيد بورجال، الفلبين)

اتخاذ إجراءات عاجلة. فمن الضروري كفالة حصولهم على الرعاية الطبية والغذاء والمأوى والتعليم. ومن الضروري أيضا وضع مشروع اتفاقية بشأن المسائل المتصلة ببيع الأطفال، وبغاء الأطفال، واستغلالهم في أنشطة إباحية. وأعرب عن ترحيبه بتقرير الأمين اللعام عن السياسات والبرامج المتعلقة بالشباب، (A/49/434) وأعرب عن سروره بالمشروع النهائي لبرنامج عمل الأمم المتحدة العالمي للشباب.

٤٧ - واختتم حديثه قائلا إن بلده، الذي يشكل فيه الأطفال ٤٦ في المائة من السكان، صادق على اتفاقية حقوق الطفل وبدأ خطة عمل وطنية للأطفال استنادا إليها. ويخصص ثُمن ميزانيته الخاصة بالموارد البشرية للتعليم والرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالمسنين، يلتزم بلده بمبادئ الاستقلال والمشاركة والرعاية والاكتفاء الذاتي والكرامة، وتشجع خطته الإنمائية المتوسطة الأجل على مشاركتهم النشطة في التنمية الاجتماعية.

٤٨ - السيد غوناسكيرا (سري لانكا): قال إن الوقت قد حان، بعد انتهاء الحرب الباردة، لأن يعالج المجتمع الدولي الأسباب الرئيسية للمنازعات، ألا وهي: الفقر، والبطالة، وانعدام التلاحم الاجتماعي. ولهذا الغرض، يتطلب الأمر رؤية إنمائية مشتركة وشاملة على النطاق الدولي. فيمكن أن تترتب على عدم الاستقرار الاجتماعي في مكان ما من العالم آثار معاكسة على الاستقرار والازدهار في مكان آخر. وهكذا فإن جميع الدول تستفيد من التنمية في البلدان الأفقر. ودعا لذلك إلى مشاركة البلدان التي تسيطر على موارد العالم مشاركة عملية ومتفتحة في التنمية.

٤٩ - واستطرد قائلا إن على المجتمع الدولي أن يغتنم الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المقبل لاتخاذ إجراءات حاسمة. وعليه أن يفعل ذلك بأن يتجاوز مجرد "إعادة أداء" أدوار معروفة ويتجاوز النهج التقليدي المتبع في بناء توافق الآراء حول القاسم المشترك الأدنى. وذكر أن بلده سيواصل المشاركة في المفاوضات الجارية تحت القيادة القديرة لرئيس اللجنة التحضيرية.

٥٠ - وأعرب عن شكر وفده للأمين العام على تقريره المتعلق بالسياسات والبرامج المتعلقة بالشباب (A/49/434) وهو يتطلع إلى الذكرى العاشرة للسنة الدولية للشباب في عام ١٩٩٥. ومضى قائلا إن قضايا الشباب متداخلة مع قضايا التنمية الاجتماعية والسلم والأمن. فالشباب يشكلون غالبية سكان العالم ويمكن أن يكونوا قوة داعمة للاستقرار والازدهار أو أداة لعدم الاستقرار والعنف رهنا بأسلوب معاملة المجتمع لهم. ولذلك فإن بلده يؤيد المؤتمر الوزاري الحادي عشر لبلدان حركة عدم الانحياز في إيلائه الأولوية مرة أخرى لقضايا الشباب ومشاركتهم في العمليات الوطنية والدولية لصنع القرارات. وهو يؤيد كذلك مشروع القرار الذي قدمته مؤخرا حركة عدم الانحياز لتركيز الاهتمام على الشباب خلال الاحتفال بالذكرى الخمسين للأمم المتحدة. وذكر أن الوفد يتوقع أن تضع لجنة التنمية الاجتماعية برنامج العمل العالمي للشباب في صيغته النهائية وأن تقدمه عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وأعرب عن سروره إذ يلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة

(السيد غوناسكيرا، سري لانكا)

الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قد وضعتا بالفعل برامجهما المتعلقة بالشباب لتتزامن وطرح البرنامج العالمي للشباب في عام ١٩٩٥، وأن المنطقة الافريقية تبذل جهودها في هذا الصدد.

٥١ - وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة للمعوقين، قال إن وفده يعرب عن تقديره للأمانة العامة لما تبذله من جهود لتعزيز تنفيذ القواعد الموحدة بشأن تحقيق تكافؤ الفرص للمصابين بحالات عجز. وهو يلاحظ مع الارتياح تعيين مقرر خاص للقواعد الموحدة ويأمل في أن تقدم المساهمات اللازمة لدعم أنشطته. فتنفيذ القواعد يحظى بأهمية خاصة لدى البلدان التي تواجه زيادة غير متوقعة في عدد المعوقين فيها.

٥٢ - ومضى قائلا إن وفده يود أيضا أن يشكر الأمين العام على مشروع خطة العمل المتعلقة بتنفيذ الاستراتيجية الطويلة الأجل لمواصلة تنفيذ برنامج العمل العالمي المتعلق بالمعوقين ويسره أن يلاحظ أن المشروع يتضمن مجموعة من التدابير الوطنية والإقليمية والعالمية القائمة على الخبرة المكتسبة خلال عقد المعوقين. وأعرب عن أمل الوفد في أن تتمكن اللجنة من التوصل إلى قرار بتوافق الآراء للتوصية باعتماد الخطة الطويلة الأجل.

٥٣ - السيدة بانغورا (غينيا): أعربت عن سرورها لبروز وعي جديد لدى المجتمع الدولي بالمشاكل الاجتماعية، وأكدت دعم حكومتها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وتعليقها عليه آمالا كبيرة. وأضافت قائلة إن القضايا الأساسية الثلاث للمؤتمر- وهي التكامل الاجتماعي والفقر والعمالة - هي قضايا حاسمة بالنسبة لأمن الدول داخليا وخارجيا. ولكن، في سياق يتسم بالغليان وبالركود على النطاق الدولي، ما زالت أوجه عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية تتعاظم داخل الدول وخارجها على السواء، مما يترتب عليه نتائج اجتماعية مدمرة. فأي استراتيجية للتنمية المستدامة لا بد أن تستند إلى نهج متكامل يتناول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والبيئية للتنمية.

٥٤ - وأضافت قائلة إن بلدها يشاطر مجموعة السبعة والسبعين والصين آراءها فيما يتعلق بإعلان خطة العمل التي سيعتمدها مؤتمر القمة العالمي. علاوة على ذلك، ينبغي أن تدعو هذه الوثائق إلى اتخاذ تدابير محددة وواقعية تشجع على تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية مواتية للتنمية الاجتماعية، وتعالج اهتمامات جميع المناطق وتشجع على مشاركة جميع فعاليات التنمية. فثمة حاجة إلى استراتيجيات وطنية ودولية. فعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تزيد الحكومات مخصصات القطاع الاجتماعي في ميزانياتها. وعلى الصعيد الدولي، ينبغي أن تعمل البلدان المتقدمة النمو على تسهيل نقل التكنولوجيا ووضع سياسات تجارية ملائمة وتقديم مساعدات لأقل البلدان نموا في مجال التدريب. وأما فيما يتعلق بمسألة متابعة مؤتمر القمة، ينبغي أن يؤكد اعلان خطة العمل على الحاجة إلى أن تأخذ مؤسسات بريتون وودز التكاليف الاجتماعية في الاعتبار لدى صياغتها برامجها. وفي الأخير، أكدت على أهمية أن يعمل المجتمع الدولي معا ليكفل نجاح مؤتمر القمة الاجتماعي.

(السيدة بانغورا، غينيا)

٥٥ - وأضافت قائلة إن بلدها، رغم مشاكله الاقتصادية، يتطلع إلى تحسين الأحوال الاجتماعية لشعبه. وقد تم تنظيم رابطات للشباب ورابطات نسائية ورابطات للمسنين لهذا الغرض. وفي إطار برنامجه للتنمية البشرية، أحرز تقدم كبير في تقديم الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي ومياه الشرب.

٥٦ - ومضت قائلة إن وفدها يرحب بتقرير الأمين العام عن مركز التعاونيات ودورها (A/49/213). وذكرت أن البلدان النامية أصبحت، وهي تواجه مزيدا من البطالة واشتدادا في الفقر نتيجة لبرامج التكيف الهيكلي، أكثر إدراكا للإمكانيات التي تتيحها الشركات التجارية التعاونية. وقد أسفرت جهود حكومتها عن تشكيل عدد كبير من التعاونيات. على أنه نظرا للافتقار إلى الموارد، تعذر على التعاونيات القائمة أن تعمل بصورة طبيعية وتعذر أيضا تكوين تعاونيات جديدة. ولذلك، لا بد من الحصول على مساعدات من المجتمع الدولي. وأعربت عن تأييد وفدها لتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بالتعاونيات، وخاصة فكرة إنشاء يوم دولي سنوي للتعاونيات، يساعد على إطلاع كل من الشعوب والحكومات بالإمكانيات التي تتيحها الشركات التعاونية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠